

# مَبْلَغُ الْمَأْصُولِ

في اختصار

# دُرَرُ الْأَصُولِ

نظم

الشيخ أحمد بن سيدي محمد بن مود الجكني

دار الضميمة للنشر والتوزيع

# مُبَلِّغُ الْمَأْمُولِ فِي اخْتِصَارِ دُرَرِ الْأَصُولِ

نظم

الشيخ أحمد بن سيدي محمد بن مود الجكني

ح دار الصميعي للنشر والتوزيع، ١٤٣٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجبني، أحمد بن سيدي محمد

مبلغ المأمول في اختصار درر الأصول / أحمد بن سيدي محمد الجبني - الرياض، ١٤٣٦هـ

ص: ٢٠؛ سم: ٢٤×١٧

ردمك: ٧-٢٤-٨١٧٢-٦٠٣-٩٧٨

١- أصول الفقه أ. العنوان

ديوي: ٢٥١ ١٤٣٦/٣٥٦٣

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٢٧٢٤

ردمك: ٦-٢١-٨١٧٢-٦٠٣-٩٧٨

محفوظة  
جميع الحقوق

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

دار الصميعي للنشر والتوزيع، المركز الرئيسي السعودي، شارع السعودي العام - الرياض

ص. ب: ٤٩٦٧ / الرمز البريدي: ١١٤١٢ هاتف: ٤٢٦٢٩٤٥، ٤٢٥١٤٥٩ فاكس:

٤٢٤٥٣٤١

فرع القصيم: عنيزة، بجوار مؤسسة الشيخ ابن عثيمين الخيرية

هاتف: ٣٦٢٤٤٢٨، فاكس: ٣٦٢١٧٢٨ مدير التسويق: ٠٥٥٥١٦٩٠٥١

المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: daralsomaie@hotmail.com

دار الصميعي للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد :

فهذه منظومة في أصول الفقه معينة للمبتدئ في هذا الفن سهلة ليس فيها تعقيد دعت إليها الحاجة ولم يزل العلماء وطلاب العلم يختصرون الفنون وينظمونها لأن فائدة النظم أعظم لأنه يعلق بالأذهان وقل ما ينسى فيسهل عند المذاكرة استحضاره . ويمتاز النثر بسهولة المعنى ولكنه عادة لا يبقى في الذاكرة إلى عند قلة من الناس وقد قال محمد بن عاصم رحمه الله في مدح النظم : -

فهو من النثر لفهم أسبق ومقتضاه بالنفوس أعلق

والمنظومات في هذا الفن كثيرة كغيره وكل له ميزته فمنها الطويل كألفية البرماوي والعراقي ونظمي ابن عاصم مهيع الأصول ومرتقى الوصول وكذلك الكوكب الساطع للسيوطي والضياء اللامع للأشموني ونظم المختار بن بونا لجمع الجوامع ومراقي السعود لسيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم وغير ذلك ومن المنظومات المختصرة نظم المختار ابن بونا المسمى بدرر الوصول في حدود أربعمئة بيت ونظم العمريني لورقات إمام الحرمين وكذلك نظمها للشيخ سيدي محمد بن الشيخ سيدي المختار الكنتي المسمى فتح المتعالي بنظم ورقات أبي المعالي ومنها نظم العلامة محمد عبد الله بن الإمام لكتاب التلمساني بناء الفروع على الأصول وقد تزيب هذا العبد الفقير قبل التحصر فنظم الأصول من علم الأصول للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين في حدود أربعمئة بيت وطبع في دار الحضارة وفيه بعض الأخطاء لم أتداركها قبل الطباعة واليوم أقدم هذا المختصر راجياً أن يكون فيه كفاية للمبتدئين:



آثرت تقريب معانيه على حلّ بها اللفظ يكون أجلا  
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

كتبه

الشيخ أحمد بن سيدي محمد بن مود الجكني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١. الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى وُصُولِ نِعَمِهِ الْفُرُوعِ وَالْأُصُولِ
٢. ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى النَّبِيِّ الْعَلَمِ وَالِهِ وَالصَّحْبِ أَنْجَمِ الظُّلَمِ
٣. وَبَعْدَ ذَا فَإِنَّ نَظْمَ مَا أَهَمَّ مِنَ الْعُلُومِ يَطْبِي أُولِي الْهِمَمِ
٤. لَإِذَا نَظَّمْتُ جُحْلًا بِمُخْتَصَرٍ لَمْ يَحُلْ مِنْ فَائِدَةٍ لِذِي بَصَرٍ
٥. عُمْدَتُهُ الْأُصُولُ فِي الْأُصُولِ نَشْرُ مُحَمَّدٍ أَخِي الْوُصُولِ
٦. أَغْنِي ابْنَ صَالِحٍ إِمَامَ الْفَضْلِ لَا زَالَ يَسْمُو لِلْعُلُومِ وَالْعُلَى
٧. وَهَذَا أَنَا أَبْدَعُ فِي الْمَهَادِ بِعَوْنِ رَبِّنَا الْعَظِيمِ الْهَادِي

### أُصُولُ الْفِقْهِ

٨. لَفْظُ أُصُولِ الْفِقْهِ غَيْرُ خَافٍ لِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ إِضَافِي
٩. فَعَرَّفْنَاهُ عِنْدَ كُلِّ النُّجَبَا تَعْرِيفُكَ الْجُزْءَ وَثُمَّ اللَّقْبَا
١٠. فَأَوَّلُ جَمْعٍ لِأَصْلٍ وَهُوَ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ فَلْتَعَلَّمَا
١١. وَالْفِقْهُ فِي اللُّغَةِ فَهُمْ نَبَّهُوا لِقَوْلِهِ أَيُّ ﴿مِنْ لِسَانِي﴾ (٢٧) يَفْقَهُوا
١٢. ثُمَّ أَتَى فِي الشَّرْعِ لِلْأَعْلَامِ مُصْطَلَحًا مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ
١٣. وَزَادَ لِلْعَمَلِ وَالتَّفْصِيلِ مَعَ الْأَدِلَّةِ ذَوُو النَّاصِلِ
١٤. وَبِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ قَدْ أَلْفَا يَلْقَبُ الْفَنَّ لَدَى مَنْ سَلَفَا
١٥. مَا الْبَحْثُ فِي الدَّلِيلِ أَغْنِي الْمُجْمَلَا لِلْفِقْهِ بِهِ كَيْفَ اسْتِفَادَ ذُو الْعَلَا

### فَائِدَتُهُ

١٦. فَائِدَةُ الْأُصُولِ يَا خَلِيلَ مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ بِالدَّلِيلِ
١٧. أَوَّلُ مَنْ جَمَعَهُ فِي دَفْتَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ شَافِعٍ لَا تَمْتَرِ

## الْأَحْكَامُ

١٨. الْأَحْكَامُ جَمْعُ بَرْقَةٍ قَدْ أَوْ مَضَا وَجَاءَ فِي اللَّغَةِ فَرْدًا الْقَضَا  
 ١٩. وَهُوَ فِي الْإِضْطِلَاحِ مَا قَتَضَاهُ خِطَابُ رَبَّنَا جَرَى قَضَاهُ  
 ٢٠. فِي الشَّرْعِ لِلْمُكَلَّفِينَ مِنْ طَلَبِ تَحْيِيرٍ أَوْ وَضْعٍ لِيَنْعَ قَدْ غَلَبَ  
 ٢١. ثُمَّ بِأَفْعَالِ الْعِبَادِ عُقْلًا وَهَذِهِ أَقْسَامُهُ فَحَقَّقَهَا  
 ٢٢. تَكْلِيفٌ أَوْ وَضْعٌ وَجَا فِي الْوَضْعِ تَكْلِيفُنَا مِنْ قَبْلِ وَضْعِ الْوَضْعِ

## أَقْسَامُ خِطَابِ التَّكْلِيفِ

٢٣. أَقْسَامُهُ الْوَاجِبُ وَالْمَحْرَمُ مَكْرُوهٌ الْمُنْدُوبُ كُلُّ يُعْلَمُ  
 ٢٤. فَذُو الْوُجُوبِ لُغَةً فَالْإِلَازِمُ إِذْ وَجَبَتْ فَذَا السُّقُوطُ لَا زِمَ  
 ٢٥. وَهُوَ فِي الْإِضْطِلَاحِ لِلْأَقْوَامِ مَا أَمَرَ الشَّارِعُ بِالْإِلْزَامِ  
 ٢٦. وَالنَّدْبُ فِي اللَّغَةِ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ كَمَا أَتَى فِي الْبَيْتِ: نَدَعُو الْجَفَلَى  
 ٢٧. وَفِي إِضْطِلَاحِهِمْ بِذِي الْمَرَاتِبِ أَمْرٌ عَلَى التَّخْفِيفِ كَالرَّوَاتِبِ  
 ٢٨. وَنَهْيٌ رَبَّنَا عَنْ أَمْرٍ اتَّضَحَ لَزُمُهُ بِالتَّرْكِ تَحْرِيمٌ وَضَحَ  
 ٢٩. وَبِسَمِ كَرَاهَةٍ لِنَهْيِ الشَّارِعِ بِالتَّرْكِ لَا الْإِلْزَامِ عِنْدَ السَّامِعِ  
 ٣٠. أَمَّا الَّذِي لَا نَهْيَ لَا أَمْرَ بِهِ لِدَاتِهِ فَذَا مُبَاحٌ قُلْ بِهِ

## الْأَحْكَامُ الْوَضْعِيَّةُ

٣١. مَا وَضَعَ الشَّارِعُ بِإِنْتِفَاءِ بُبُوتٍ أَوْ نُفُوذٍ أَوْ إِلْغَاءِ  
 ٣٢. أَيْ مِنْ أَمَارَاتِ خِطَابِ الْمَالِكِ كَالصَّحَةِ الْفَسَادِ عِنْدَ السَّالِكِ



٣٣. وَذَا الصَّحِيحُ لُغَةً فَمَنْ سَلِمَ  
وَهُوَ فِي الاِصْطِلَاحِ فِعْلٌ قَدْ عَلِمَ  
٣٤. تَرْتَبَتْ أَثَارُهُ مِثْلُ الشَّرِّ  
أَوِ الْعِبَادَةِ عَلَى مَا اشْتَهَرَا  
٣٥. وَفِي الْمَعَامَلَاتِ كَالْبَيْعِ وَرَدَ  
تَرْتَبُ الْمُلْكِ عَلَى مَا يُعْتَمَدُ  
٣٦. وَوَضَفَكَ الشَّيْءُ صَحِيحًا مُنْعَا  
إِلَّا مَعَ الشَّرْطِ انْتِفَا مَا مُنْعَا  
٣٧. وَذُو الْفَسَادِ عَكْسُ مَا قَدْ انْجَلَبَ  
لَا تَبْرُءُ الذِّمَّةُ فِيهِ مِنْ طَلَبِ  
٣٨. وَالْفَاسِدُ الْبَاطِلُ لِلْحُذَاقِ  
وَخَالَفَ النُّعْمَانُ فِي الْإِطْلَاقِ  
٣٩. وَاشْتَنَى فَرْعَيْنِ لِأَحَدِهِمَا  
الْحُجُّ وَالنِّكَاحُ فِيمَا رُسِمَا

## العلم

٤٠. إِذْ رَاكُنَا الشَّيْءَ مَعَ الْجُزْمِ عَلَى  
وَجْهِ الصَّوَابِ الْعِلْمُ عِنْدَ النَّبَلَا  
٤١. كَالْكُلِّ بِالنَّسْبَةِ لِلْجُزْءِ الْجَلِيِّ  
وَالنِّيَّةُ الشَّرْطُ لِكُلِّ عَمَلٍ  
٤٢. وَالْجَهْلُ قَدْ آتَى انْتِفَا مَا يُعْلَمُ  
بِالْقَضْدِ إِنْ كَانَ بَسِيطًا فَاعْلَمُوا  
٤٣. وَسَمٌّ بِالْتَّرْكِيْبِ مَا تُصَوِّرَا  
عَلَى خِلَافِ كُنْهِهِ عِنْدَ الْوَرَى  
٤٤. وَالظَّنُّ وَالْوَهْمُ وَشَكٌّ فِي الرَّوْيِ  
لِرَاجِحٍ أَوْ ضِدِّهِ أَوْ مُسْتَوٍ  
٤٥. وَالْعِلْمُ حَاصِلٌ بِالْإِضْطِرَارِ  
وَالنَّظَرِ أَيْضًا فَلَا تُمَارِ

## الكلام

٤٦. حَدُّ الْكَلَامِ فِي اصْطِلَاحِ الْعُلَمَا  
لَفْظٌ مُرَكَّبٌ مُفِيدٌ عُلَمَا  
٤٧. وَلُغَةً لَفْظٌ لِمَعْنَى يُفْهَمُ  
أَقْلَهُ اسْمَانِ وَفِعْلٌ وَسَمٌ  
٤٨. وَكَلِمَةٌ لَفْظٌ لِمَعْنَى وَضِعَا  
وَسَمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ وَقَعَا  
٤٩. فَالِاسْمُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى كَمَنْ  
بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِيْيَانِ الزَّمَنِ  
٥٠. وَمِنْهُ مَوْضُوعٌ لَدَى الْأَعْلَامِ  
عَمٌّ وَخَصَّصَ بِنِ الْإِعْلَامِ



٥١. وَمِنْهُ لِلإِطْلَاقِ فِي الإِثْبَاتِ  
 ٥٢. وَالْفِعْلُ مَا دَلَّ لِمَعْنَى اقْتَرَنَ  
 ٥٣. وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْفِعْلَ بِالْعُمُومِ  
 ٥٤. وَعَرَّفَ الْحَرْفَ بِمَا دَلَّ عَلَى  
 ٥٥. فَمِنْهُ لِالإِشْرَاكِ لَا التَّرْتِيبِ  
 ٥٦. ثُمَّ هَا الإِشْرَاكُ وَالتَّغْلِيلُ  
 ٥٧. ثُمَّ عَلَى فِلِمَعَانٍ تُذَكَّرُ
- نَكِرَةً سَيَقَتْ لَدَى الْإِثْبَاتِ  
 بِنَفْسِهِ ثُمَّ بِهِئَةِ الزَّمَنِ  
 يُفِيدُ الإِطْلَاقَ عَلَى الْمَعْلُومِ  
 مَعْنَى بَغَيْرِهِ كَمَا قَدْ أَنْجَلَى  
 الْوَاوُ لَا الْفَاءَ فَلِلتَّغْلِيلِ  
 وَالسَّلَامُ لِلْمُلُكِ حَكَى الْجَلِيلِ  
 مِنْ ذَاكَ الإِسْتِعْلَا وَجُوبٌ قَرَّرُوا

## أقسام الكلام

٥٨. وَقَسَّمُوا الْكَلَامَ لِأَخْبَارِ  
 ٥٩. إِمْكَانٍ وَصَفٍ خَيْرٍ بِالصِّدْقِ أَوْ  
 ٦٠. وَاقْطَعُ بِصِدْقٍ خَيْرِ النَّبِيِّ  
 ٦١. وَثَالِثُ الْأَقْسَامِ مِنْ هَذِي النَّسَبِ  
 ٦٢. ثُمَّ الَّذِي لَمْ يَحْتَمِلْ لِلْكَذِبِ  
 ٦٣. وَقَدْ يَجِي الإِخْبَارُ فِي الْإِنْشَاءِ
- ثُمَّتِ الْإِنْشَاءُ عَلَى اعْتِبَارِ  
 بِكَذِبٍ لِدَاتِهِ فِيهَا حَكَا  
 بَعَكْسِ قَوْلِ الْمُدَّعِي الْغَيْبِيِّ  
 يُوصَفُ بِالصِّدْقِ مَعًا وَبِالْكَذِبِ  
 وَالصِّدْقِ فَالْإِنْشَاءُ كَجُدِّ فِي الطَّلَبِ  
 كَصَيْغِ الْعُقُودِ بِالسَّوَاءِ

## الحقيقة والمجاز

٦٤. وَكَذَلِكَ  
 ٦٥. وَقَدْ آتَى الْكَلَامُ فِي الْمَجَازِ  
 ٦٦. ثُمَّ الْحَقِيقَةُ بِلَفْظٍ تُعْتَبَرُ  
 ٦٧. مِنْهَا اللَّتِي لِلشَّرْعِ كَالْبَدْرِ وَمَا  
 ٦٨. ثُمَّ مَجَازُ اللَّفْظِ لِلْمُسْتَعْمَلِ  
 ٦٩. وَمَنْعَ الْبَعْضِ الْمَجَازَ مُطْلَقًا
- إِلَى الْحَقِيقَةِ مَعَ الْمَجَازِ  
 مُسْتَعْمَلٌ بِالْوَضْعِ عِنْدَ ذِي النَّظَرِ  
 لِلْعُرْفِ وَاللُّغَةِ لِلَّذِي سَمَا  
 مِنْ غَيْرِ وَضَعِنَا لَهُ بِأَوَّلِ  
 خَافَةِ النَّفْسِ لِمَا تُحَقِّقَا

٧٠. وَالْبَعْضُ فِي كِتَابِ رَبَّنَا مَنَعٌ وَمَا عَدَاهُ الْأَمْرُ فِيهِ مُتَسَعٌ

٧١. وَلَيْسَ فِي مُصْطَلَحِ الْأَعْلَامِ شُحٌّ فَمَا عَلَيْكَ مِنْ مَلَامٍ

### بَابُ الْأَمْرِ

٧٢. الْأَمْرُ قَوْلٌ جَامِعٌ مِنَ الْمُطَالِبِ تَضَمَّنَ الْفِعْلَ لِكُلِّ طَالِبٍ

٧٣. بِأَفْعَلٍ، ضَرْبُ الرَّقَابِ مَضْدَرٌ لِيُؤْمِنُوا وَلِتَأْتِي فِيهَا أَصْدَرُوا

٧٤. وَزَادَ فِيهِ بَعْضُ الْأَذْكِيَاءِ كَوْنُ الْحَدِيثِ نَيْطَ بِأَسْتِعْلَاءِ

٧٥. وَيَقْتَضِي الْوُجُوبَ وَالْفُورَ مَعًا عِنْدَ سَمَاعِهِ لِحُلِّ مَنْ وَعَا

٧٦. إِلَّا إِذَا الدَّلِيلُ مِنْ وَجُوبٍ صَرَفَ حُكْمَهُ إِلَى الْمُنْدُوبِ

٧٧. وَهُوَ بَعْدَ الْحُظْرِ قَدْ أَفَادُوا إِيَابَاةَ كَقَوْلِهِ ﴿فَاصْطَادُوا﴾

٧٨. وَصِيغَ لِلتَّهْدِيدِ أَيْضًا فَاغْلَمُوا كَقَوْلِهِ جَلَّ ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾

٧٩. وَجَاءَ لِلتَّرَاخِي بِالْبَيِّنَانِ مِثْلَ قَضَا رَمْضَانَ فِي شَعْبَانَ

### مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ

٨٠. وَكُلُّمَا لَا يَتَأْتَى الْوَاجِبُ بِدُونِهِ فَهُوَ لِذَاكَ وَاجِبٌ

٨١. وَهَذِهِ تَدْخُلُ فِي الْوَسَائِلِ حُكْمُ الْمَقَاصِدِ لَهَا لِلْسَّائِلِ

### بَابُ النَّهْيِ

٨٢. النَّهْيُ قَدْ عُرِفَ أَنَّهُ طَلَبٌ كَفَّ بِالْأَسْتِعْلَاءِ بِمَنْ قَدْ طَلَبَ

٨٣. بِصِغَةِ مَخْصُوصَةٍ قَدْ بَيَّنُّوا مُضَارِعًا كَقَوْلِهِ «لَا تَرْكُنُوا»

٨٤. وَصِغَةُ النَّهْيِ لِتَحْرِيمِ بَدَتْ ثُمَّ فَسَادُ مَا بِهِ قَدْ وَرَدَتْ

٨٥. كَقَوْلِهِ وَمَا ﴿ءَاتَاكُمْ﴾ قَدْ عَقِلَ دَلِيلُهُ وَفِي الصَّحِيحِ مَنْ عَمِلَ



٨٦. وَإِنْ كُنْ أَيْضًا لِذَاتِ مَا وَرَدَ أَوْ شَرْطَهَا فَبَاطِلٌ فِي الْمُعْتَمَدِ

٨٧. وَإِنْ يَكُنْ خَارِجَ قَبَادِي وَجَاءَ لِلْكُزْرِهِ وَلِلْإِرْشَادِ

### مَنْ يَدْخُلُ فِي الْخِطَابِ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ

٨٨. وَالْبَالِغُ الْعَاقِلُ لِلصَّوَابِ هُوَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي الْخِطَابِ

٨٩. وَالْكَافِرُونَ لَمْ يَكُنْ يَنْفَعُهُمْ أَمْرًا لِقَوْلِهِ ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ﴾

### مَوَانِعُ التَّكْلِيفِ

٩٠. مَوَانِعُ التَّكْلِيفِ عِنْدَ مَنْ خَبَرَ الْخَطَأَ النِّسْيَانُ الْكَرَاهُ الْخَبَرُ

٩١. الْإِلْزَامُ لِلشَّخْصِ عَلَى النَّوَاهِي وَشِبْهَهَا فَسَّرَ بِالْإِكْرَاهِ

### الْعَامُّ

٩٢. مُسْتَفْرَقٌ بِجَمِيعِ الْأَفْرَادِ بِإِلَا حَضَرِ دُعَايَ مَا عَمَّ عِنْدَ الْفَضْلَا

٩٣. صِيغَةُ قَاطِبَةٍ بِجَمِيعِ كُلِّ وَعَمَّ وَالْجُمُعُ مَعَ اسْمِهِ يَدُلُّ

٩٤. وَالشَّرْطُ الْإِسْتِفْهَامُ مِنْ ذَا الْعَمَلِ وَمَا بَقِيَ فِي نَظْمِنَا الْمُطَوَّلِ

### الْعَمَلُ بِالْعُمُومِ

٩٥. هَلِ الْعُمُومُ وَاجِبٌ بِهِ الْعَمَلُ إِنْ لَمْ يَجِئْ مُحْصَصٌ جَرِيرٌ أَجَلٌ

### الْخَاصُّ

٩٦. وَاللَّفْظُ إِنْ دَلَّ عَلَى مُحْصُورٍ فَذَلِكَ هُوَ الْخَاصُّ فِي الْمَذْكُورِ

٩٧. إِنْ وَقَعَ الْحَضَرُ بَعْدَ مُنَبِّتٍ أَوْ بِسْمَى الْأَعْلَامِ وَالْإِشَارَةِ

٩٨. إِخْرَاجَنَا بَعْضًا مِنَ الْأَفْرَادِ فِي الْعُرْفِ تَخْصِيصًا لَدَى الْأَجْمَادِ

٩٩. ثُمَّ الْمُحْصَصُ الَّذِي جَرَى الْعَمَلُ مُتَّصِلٌ مِنْهُ وَمِنْهُ مَا انْفَصَلَ

١٠٠. مِنْ ذَلِكَ الْإِسْتِثْنَاءُ وَالشَّرْطُ بَدَا مَعَ صِفَةٍ كَالنَّجْمِ لِلْسَّارِي هَدَى



## المُخَصَّصُ الْمُتَفَصِّلُ

١٠١. وَذَانِفَصَالٍ شَرَعْنَا الَّذِي وَفَى وَالْحِسُّ وَالْعَقْلُ وَقِيَّتَ الْجَنَفَا  
١٠٢. وَالْحِسُّ وَالْعَقْلُ كَمَا قَدْ ذَكَرَا مِنْ الْعُمُومِ عِنْدَ بَعْضِ الْكُبَرَى

## المطلق والمقيد

١٠٣. وَكُلُّمَا بِدُونِ قَيْدٍ يُطْلَقُ عَلَى الْحَقِيقَةِ فَذَاكَ الْمُطْلَقُ  
١٠٤. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّكِرَةِ بِالِاعْتِبَارِ عِنْدَ مَنْ قَدْ ذَكَرَهُ

## العمل بالمطلق

١٠٥. إِنَّ وَجُوبَ عَمَلٍ بِالْمُطْلَقِ أَفَادَةُ الْأَصْلِ بِقَوْلٍ مُطْلَقٍ

## المجمل والمبين

١٠٦. وَمُجْمَلٌ لَمْ يَتَضَحَّ لِلْفَهْمِ حَالُ الْمُرَادِ مِنْهُ عِنْدَ الشَّهْمِ  
١٠٧. أَوْ هُوَ مَا تَوَقَّفَ الْفَهْمُ عَلَى تَعْيِينِ غَيْرِهِ كَقُرْءٍ مَثَلًا  
١٠٨. وَذُو الْبَيَانِ يَفْهَمُ الْمُرَادُ مِنْهُ بِأَصْلٍ وَضَعِهِ الْأَنْجَادُ

## العمل بالمجمل

١٠٩. وَالْعَزْمُ مِنْ مُكَلِّفٍ عَلَى الْعَمَلِ بِمُجْمَلٍ مَتَى بَيَانُهُ حَصَلَ  
١١٠. يَجِبُ وَالنَّبِيُّ قَدْ بَيَّنَّ مَا لِلشَّرْعِ مِنْ أَصْلٍ وَفَرْعٍ فَاعْلَمَا  
١١١. إِمَّا بِقَوْلٍ أَوْ بِفِعْلٍ حُجَّجَهُ وَتَرَكَ النَّاسَ عَلَى الْمُحَجَّجَةِ

## الظاهر والمؤول

١١٢.   
١١٣. الظَّاهِرُ الرَّاجِحُ مِنْ مَعَانِي بِنَفْسِهِ مَعَ اخْتِمَالِ ثَانِي  
١١٤. وَكُلُّ مَرْجُوحٍ عَلَيْهِ مُحْمَلًا لَفْظٌ فَذَا مُؤُولٌ لِلسَّخَاةِ

## الْعَمَلُ بِالظَّاهِرِ

١١٥. وَعَمَلٌ بِظَاهِرٍ عِنْدَ السَّلَفِ يَجِبُ إِلَّا إِنْ سِوَاهُ قَدْ صَرَفَ

## بَابُ النَّسْخِ

١١٦. وَرَفَعَ حُكْمَ لَدَلِيلٍ سَابِقٍ أَوْ لَفْظِهِ النَّسْخُ أَتَى بِاللَّاحِقِ

١١٧. وَالنَّسْخُ جَائِزٌ وَعَقْلًا أَقْبَلُ وَوَاقِعٌ شَرْعًا لِنَسْخِ الْمَلَلِ

١١٨. وَجَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالْأَخْبَارِ أَيْ سُنَنِ الْهَادِي فَلَا تُمَارِ

## مَا يَمْتَنَعُ نَسْخُهُ

١١٩. وَغَيْرُ حُكْمٍ فِيهِ ذَا النَّسْخِ امْتَنَعَ إِلَّا إِذَا الْخَبَرُ كَالْحُكْمِ وَقَعَ

١٢٠. وَالْحُكْمُ إِنْ صَلَحَ لِلزَّمَانِ يُمْنَعُ فِيهِ النَّسْخُ كَالِإِيْمَانِ

١٢١. كَذَلِكَ مَا النَّهْيُ بِتَرْكِهِ اتَّضَحَ فَمَا أُبِيحَ أَفْعَلُ وَدَعِ مَالَمْ يُبَحْ

## أَقْسَامُ النَّسْخِ

١٢٢. وَيُنَسَخُ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ وَسُنَّةٌ فَانْحُ عَلَى الصَّوَابِ

١٢٣. وَنَسْخُ سُنَّةٍ لِقُرْآنٍ عَلِيمٍ وَلَمْ أَجِدْ لَهُ مِثَالًا قَدْ سَلِمَ

١٢٤. وَسُنَّةٌ بِهَا عَلَى الْمُشْهُورِ كَالنَّهْيِ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ

## الْأَخْبَارُ

١٢٥. تَعْرِفُنَا الْخَبَرَ بِالتَّخْرِيرِ فِعْلُ النَّبِيِّ وَالْوَصْفُ وَالتَّقْرِيرُ

١٢٦. وَكُلُّ قَوْلٍ لِلرَّسُولِ الْمُصْطَفَى صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَشَرَفَا

١٢٧. أَمَّا الَّذِي وَقَعَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ وَعُذِمَ أَطْلَاعُهُ لَمْ يُنْسَبِ

١٢٨. إِلَيْهِ عِنْدَ الْحَنَفِيِّ لِمَنْ قَفَا وَمَنْ أَبَى يُغْضَى عَلَى وَخَزِ السَّفَا

١٢٩. وَجَاءَ حُجَّةٌ عَلَى الصَّوَابِ فَرَبُّنَا أَقْرَبُ لِلْأَصْحَابِ

١٣٠. دَلِيلُ ذَا مَا لِلْمُنَافِقِينَ قَدْ أَظْهَرَ مِنْ مَكْرٍ وَخُبْثٍ الْمُعْتَقَدُ



## أَقْسَامُ الْخَبَرِ

١٣١. وَخَبَرٌ إِلَى ثَلَاثَةِ قِسْمٍ لِلرَّفْعِ وَالْقَطْعِ وَمَوْقُوفٍ وَسَمٍ  
 ١٣٢. فَمَا أَضْيَفَ لِلنَّبِيِّ قَدْ رُفِعَا وَالْوَقْفُ لِلصَّحَابِ أَيْضًا سَمِعَا  
 ١٣٣. وَالْقَطْعُ لِلتَّابِعِ عِنْدَ مَنْ نَحَى وَضَحَهُ كَالشَّمْسِ فِي وَقْتِ الضُّحَى  
 ١٣٤. وَبِاعْتِبَارِ طُرُقٍ لِلْحَادِي الْمُتَوَاتِرِ مَعَ الْأَحَادِ  
 ١٣٥. فَالْمُتَوَاتِرُ لِذِي الْإِفَادَةِ رَوَى كَثِيرُونَ جَرَى فِي الْعَادَةِ  
 ١٣٦. أَنْ يَسْتَحِيلَ جَمْعُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ وَأَسْنَدُوا الْقَوْلَ لِمَحْسُوسٍ جُلِبَ  
 ١٣٧. إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ وَذُو الْأَحَادِ عِنْدَ كُلِّ مُؤْتَمِنٍ  
 ١٣٨. وَهَذِهِ طُرُقُ اخْتِزَافِ الْأَدَا أَخَذَ أَوْ بِلَاغٍ وَذِي لِمَنْ دَرَى  
 ١٣٩. عَلَيْهِ شَيْخُهُ وَهُوَ بِالسَّوَا أَوْ بِالْإِجَازَةِ وَنَحْوُ جَازِلِي  
 ١٤٠. هَذَا وَلِلْبَحْثِ بِذَا الْحَدِيثِ عَيْنُهُ شَيْخُهُ وَهُوَ بِالسَّوَا  
 ١٤١. وَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ تَنْبِيْهُهُ فَلَمَّا رَجَعْنَا لِأَضْلَاهُ النَّبِيُّ

## الْإِجْمَاعُ

١٤٤. قَدْ عَرَفُوا الْإِجْمَاعَ بِاتِّفَاقِ مُجْتَهِدِ الْأُمَّةِ بِالْإِطْلَاقِ  
 ١٤٥. فِي أَيِّ حُكْمٍ وَارِدٍ شَرْعِيٍّ بَعْدَ النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْأُمِّيِّ  
 ١٤٦. وَهُوَ حُجَّةٌ وَذَا الصَّوَابُ دَلِيلُهُ السُّنَّةُ وَالْكِتَابُ

## شُرُوطُ الْإِجْمَاعِ

١٤٧. وَالشَّرْطُ فِي الْإِجْمَاعِ عِنْدَ الْعَالِمِ أَنْ يَشْتَهَرَ حَيْثُ يُرَى مِنْ عَالَمٍ  
 ١٤٨. أَوْ جَاءَ نَقْلُهُ بِعَدْلِ اتِّسَاعٍ وَقُوفُهُ عَلَى الْخِلَافِ الْمُتَسَعِّ



١٤٩. وَفِعْلٌ أَوْ قَوْلٌ لِمَنْ قَدْ اجْتَهِدَ  
 ١٥٠. أَوْ حُجَّةٌ عِنْدَ ذَوِي النُّقَادِ  
 ١٥١. وَقِيلَ لَا وَقِيلَ إِلَّا إِنْ رَضُوا  
 ١٥٢. يَكُونُ حُجَّةً وَذَا الْمَقَالِ  
 يَكُونُ إِجْمَاعًا إِذَا لَمْ يُنْتَقَدْ  
 مَعَ زَوَالِ مَنْعِ الْإِنْتِقَادِ  
 عَلَى سُكُوتِهِمْ وَبَعْدَ انْقِرَاضِ  
 أَقْرَبِ لِلصَّوَابِ فِيمَا قَالُوا

## الْقِيَاسُ

١٥٣. حَدُّ الْقِيَاسِ لُغَةً فِي الْمُنْتَظَمِ  
 ١٥٤. وَجَا فِي الْأَصْطَاحِ فَرْعُ الْحَقَا  
 ١٥٥. وَجُودُهَا جَامِعَةٌ فِي الْحُكْمِ  
 ١٥٦. وَالْحُكْمُ مَا اقْتَضَى دَلِيلُ الشَّرْعِ  
 ١٥٧. أَوْ مِنْ وَجُوبٍ ثُمَّ تَحْرِيمٍ عَلِيمٍ  
 ١٥٨. فَتِلْكَ أَرْكَانُ الْقِيَاسِ فَاعْلَمْ  
 ١٥٩. لَهُ دَلِيلٌ وَاضِحٌ الْمَقَالِ  
 ١٦٠. ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ فِي الْجَارِ  
 هُوَ الْمَسْوَاةُ وَتَقْدِيرُ بَضْمٍ  
 بِاضْمِلِهِ لِعِلَّةٍ مُحَقَّقَا  
 هَذَا حَقَّقَ أَهْلُ الْعِلْمِ  
 مِنْ صِحَّةٍ أَوْ مِنْ فَسَادٍ مَرْعِي  
 وَالْعِلَّةُ الْمَعْنَى الَّذِي بِهِ حُكِمَ  
 وَهُوَ فِي نَصِّ الْكِتَابِ الْمُحْكَمِ  
 وَجَاءَ فِي السُّنَّةِ وَالْأَقْوَالِ  
 صَحِيحٌ أَوْ فَاسِدٌ الْإِعْتِبَارِ

## أَقْسَامُ الْقِيَاسِ

١٦١. ثُمَّ الْجُلِّيُّ مِنْهُ عِنْدَ السَّابِقِ  
 ١٦٢. أَوْ ثَبَتَتْ عَلَيْهِ لِمَنْ كَتَبَ  
 ١٦٣. وَذُو الْخَفَاءِ نَقِيضُ ذَلِكَ الْجُلِّيِ  
 ١٦٤. وَاسْتَنْبَطَ الْعِلَّةَ فِيهِ النُّجَبَا  
 ١٦٥. ثُمَّ قِيَاسٌ شَبِهَ عَنْهُمْ بَدَا  
 مَا وَجَدَ الْقَطْعُ بِنَفْيِ الْفَارِقِ  
 بِالنَّصِّ أَوْ إِجْمَاعِ كُلِّ مَنْ ذَهَبَ  
 لَمْ يَقَعِ الْقَطْعُ بِنَفْيِ فَاعْقِلِ  
 كَقَيْسِ الْأَشْنَانِ لِبُرٍّ فِي الرَّبَا  
 تَعْرِفُهُ الْفَرْعُ إِذَا تَرَدَّدَا

١٦٦. أَيُّ بَيْنِ أَصْلَيْنِ وَخُلْفٍ حَقَّقَا      بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ عِنْدَ مَنْ رَقَى  
١٦٧. وَبَعْدَ ذَا قِيَاسٍ عَكْسٍ فِي الْأَدَا      تَوْضِيحُهُ لِكُلِّ نَاشٍ قَدْ بَدَا  
١٦٨. إِبْتَاتِنَا نَقِيزَ حُكْمِ الْأَصْلِ      لِلْفَرْعِ جَاءَ وَاضِحًا بِالْأَصْلِ

## التَّعَارُضُ

١٦٩. حَدُّ التَّعَارُضِ لِكُلِّ مَنْ مَضَى      بِحِجِّ الدَّلِيلَيْنِ فِي حُكْمٍ أَوْ مَضَى  
١٧٠. مَعَ اخْتِلَافِهِمْ عَلَى الْمَذْلُولِ      هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْأُصُولِي

## الترتيب بين الأدلة

١٧١. وَكُلَّمَا ذَكَرْتُ مِنْ أَدْلَةٍ      كَالْوَحْيِ أَوْ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْمِلَّةِ  
١٧٢. أَوْ الْقِيَاسِ إِنَّ عَلَى حُكْمِ أَتَتْ      أَوْ يَنْفَرِدُ أَحَدُهَا فَقَدْ ثَبَتَتْ  
١٧٣. إِعْمَالُهُ إِذَا التَّعَارُضُ انْفَقَدَ      أَمَّا إِذَا تَعَارَضَ عَنْهُمْ وَرَدَ  
١٧٤. وَأَمَكْنَ الْجُمُعُ فَجَمْعُ يُتَّبَعُ      وَبَعْدَهُ النَّسْخُ وَتَرْجِيحُ وَقَعَ  
١٧٥. وَهَذَا فِي التَّرْجِيحِ لِأَلْفَاظٍ      أَدْلَةُ الشَّرْعِ عَنِ الْحِفَاطِ  
١٧٦. نَصًّا عَلَى الظَّاهِرِ وَهُوَ قَدَّمَ      عَلَى الْمُؤَلِّ وَنُطْقٍ عَلَيْهِمَا  
١٧٧. عَلَى الَّذِي فَهِمَ غَيْرُ خَافٍ      وَمُثَبَّتٌ ثُمَّ يَلِيهِ النَّافِي  
١٧٨. وَنَاقِلٌ عَنِ أَصْلِهِ الْمُبْقَى لِأَنَّ      ذَا النَّقْلِ مَعَ زِيَادَةٍ قَدْ اقْتَرَنَ  
١٧٩. وَكَثْرَةُ الصِّفَاتِ لِلْقَبُولِ      وَصَاحِبُ الْقِصَّةِ فِي الْمُنْقُولِ  
١٨٠. إِجْمَاعُنَا الْقَطْعِيَّ عَلَى الظَّنِّيِّ      وَقَيْسُنَا الْجَلِيَّ عَلَى الْخَفِيِّ

## المفتي والمستفتي

١٨١. الْمُفْتِي فِي التَّعْرِيفِ مَنْ قَدْ أَخْبَرَ      بِالْحُكْمِ فِي الشَّرْعِ لَهُ الْمُسْتَخْبِرُ  
١٨٢. وَذَا الْأَخِيرَ سَمَّ بِالْمُسْتَفْتِي      وَعَدَدُوا شُرُوطَهُمْ لِلْمُفْتِي



١٨٣. بِأَنْ يَكُونَ عَارِفًا عَمَّا سُئِلَ رَجَاءًا أَوْ ظَنًّا يَقِينًا فَاُمْتِثَلَ  
 ١٨٤. وَاشْتَرَطُوا تَصَوُّرًا لِلْأَسْئَلَةِ مِنْ سَائِلٍ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَفْصِلَهُ  
 ١٨٥. كُرِهَ أَنْ يُفْتِيَ فِي حَالِ الْغَضَبِ أَوْ شُغْلٍ بِإِلَهٍ بِسُقْمٍ أَوْ تَعَبٍ  
 ١٨٦. وَالشَّرْطُ فِي الْجَوَابِ أَنْ يَحْدُثَ مَا سُئِلَ عَنْهُ عِنْدَ جُلِّ الْعُلَمَاءِ  
 ١٨٧. أَوْ لِمَزِيدٍ عِلْمٍ مَنْ تَعَلَّمَا فَلَيْسَ فِيهِ خَرَجٌ «مَنْ عَلَّمَا»

### ما يلزم المستفتي

١٨٨. وَسَائِلٌ يَلْزُمُهُ الْحَقُّ الْعَمَلُ لَا يَتَّبِعِ السَّهْلَ وَلَا يَرْقَى الْجَبَلَ  
 ١٨٩. قَدْ جَاءَنَا الْأُمُورُ خَيْرُهَا الْوَسْطُ لَا يَفْحَمِ الشَّيْخَ وَلَا يَرْجُ الْغَلَطُ

### الاجتهاد

١٩٠. وَالْاجْتِهَادُ لُغَةً بِذَلِكَ الْكُلْفُ تَعْرِيفُهُ وَفِي اصطِلَاحٍ مَنْ سَلَفَ  
 ١٩١. بِذَلِكَ الْفَقِيهِ الْوُسْعُ فِي إِدْرَاكِ مَا شَقَّ عَلَى الْعِبَادِ عِنْدَ الْحُكَمَاءِ

### شُرُوطُ الْاجْتِهَادِ

١٩٢. شُرُوطُ الْاجْتِهَادِ عِنْدَ الْخَلْفِ قَلَمْنَا لِلْعَجْزِ عَنْهَا لَا يَفِي  
 ١٩٣. مِنْهَا الضَّرُورِيُّ بِذَا الْمَقَامِ مَعْرِفَةُ الْآيَاتِ لِلْأَحْكَامِ  
 ١٩٤. مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ وَالْإِسْنَادِ وَالضَّعْفِ وَالصَّحْحَةِ فِي الْمُرَادِ  
 ١٩٥. مَعْرِفَةُ النَّاسِخِ وَالْإِجْمَاعِ تَخَافَةُ الْخِلَافِ لِلْإِجْمَاعِ  
 ١٩٦. وَكَوْنُهُ مِنَ الْأَدِلَّةِ عَرَفَ مَا الْحُكْمُ بِالسَّبَبِ إِنْ ذَاكَ اخْتَلَفَ  
 ١٩٧. كَالْقَيْدِ وَالتَّخْصِصِ عِنْدَ مَنْ سَمَى وَاحْتَلَّ مِنْ ذَا الْفَنِّ مُحَرَّابَ الدُّمَى  
 ١٩٨. ثُمَّ مِنَ اللُّغَةِ وَالْأُصُولِ مَا تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِ لِمَنْ نَمَى  
 ١٩٩. ثُمَّ الدَّلَالَاتُ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ وَهِيَ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ، الْمُجْمَلُ  
 ٢٠٠. وَمُطْلَقٌ مُقَيَّدٌ مُبَيَّنٌ وَكُلُّ ذَا فِي أَصْلِهِ مُبَيَّنٌ



### مَا يُلْزَمُ الْمُجْتَهِدُ

٢٠١. وَيُلْزَمُ الْمُجْتَهِدُ الْبَذْلَ مَعَ إِفْرَاقِهِ الْقَلْبَ إِلَى أَنْ يَقَعَ  
٢٠٢. عَلَى الصَّوَبِ وَلَهُ أَجْرَانِ أَوْ وَاحِدٌ فِي خَطَا الْبُرْهَانِ

### بَابُ الثَّقِيلِ

٢٠٣. وَقَفُّ قَوْلٍ لَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ فَذَا هُوَ الثَّقِيلُ عِنْدَ الْحُجَّةِ  
٢٠٤. وَكُلُّ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الْمَعْرِفَةَ ثَقِيلٌ لَهُ لِعَالِمٍ ذِي مَعْرِفَةٍ  
٢٠٥. قَدْ أَوْجَبُوا بِآيَةِ النَّحْلِ لِمَا حَثَّ عَلَيْهِ مِنْ سُؤَالِ الْعُلَمَاءِ  
٢٠٦. وَجَاءَنَا ثَقِيلٌ مَنْ قَدْ اجْتَهِدَ لِعَبْرِهِ فِي حَدِيثٍ لَا الْمُعْتَقَدُ  
٢٠٧. وَقِيلَ بَلْ وَتَدْخُلُ الْعَقِيدَةُ أَيْ لِعُمُومِ الْآيَةِ الْمُفِيدَةِ  
٢٠٨. وَسَوَّقَهَا فِي مَسَلِكِ الدَّلَالَةِ فِي كُلِّ مَا عَمَّ مِنَ الرِّسَالَةِ

### أَنْوَاعُ الثَّقِيلِ

٢٠٩. ثُمَّ مِنَ الثَّقِيلِ مَا هُوَ أَعَمُّ وَمِنْهُ أَيْضًا بِالْخُصُوصِ مَا اتَّسَمَ  
٢١٠. فَأَوَّلُ ثَقِيلِدُنَا لِمِذْهَبٍ وَذَا التِّزَامُ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ  
٢١١. وَأَخْذُنَا رُخْصَةَ الْعِزَاتِمَا وَكُلَّمَا مِنَ الْفُرُوعِ عَلَيْهِمَا  
٢١٢. مَعَ اخْتِلَافٍ ثَابِتٍ لِلْكُتُبِ وَأَوْجَبَ الْبَعْضُ لِمَنْ تَأَخَّرَا  
٢١٣. وَقَالَ بِالتَّحْرِيمِ بَعْضُ الْحَنَفَاءِ مَخَافَةَ اتِّبَاعِ غَيْرِ الْمُصْطَفَى  
٢١٤. وَنَجَلُ عَبْدٍ لِلسَّلَامِ رُويَا بِأَنَّ ذَا لَا يَنْبَغِي لِلاتِّقْيَا  
٢١٥. وَعَنْهُ قَوْلُ آخَرٍ مَنْ افْتَقَى لِمِذْهَبٍ مُعَيَّنٍ لَهُ اضْطَفَى  
٢١٦. فَلَا يُجَالِفُ مَا لَهُ قَدْ اتَّبَعَ إِلَّا بِفَتْوَى أَوْ دَلِيلٍ يُتَّبَعُ

## فَتْوَى الْمُقْلَدِ

٢١٧. فَتْوَى الْمُقْلَدِ عَلَى الَّذِي اشْتَهَرَ      تَمَنَّعَ لِلْجَهْلِ حَكِي أَبُو عَمَرَ  
 ٢١٨. أَقَرَّ ذَا ابْنٍ قَيْمِ الْجُوزِيَّةِ      وَلَمْ تَزَلْ أَقْوَالُهُ مَرَضِيَّةُ  
 ٢١٩. وَأَرْجَحُ الْأَقْوَالِ فِي الْمُعْتَمَدِ      جَوَازُهَا لِعَدَمِ الْمُجْتَهِدِ  
 ٢٢٠. قَدْ انْتَهَى مُذْتَبِلًا بِمَا نَشَدُ      مُحَمَّدُ الْمَامِ الَّذِي قَدْ مَارَشَدُ  
 ٢٢١. هَذَا وَإِنَّ الْحَقَّ فِي غُنْيَانِ      عَنِ التَّعَرُّضِ لِهَذَا الشَّانِ  
 ٢٢٢. وَالْحَقُّ لَا يُعْرَفُ بِالرَّجَالِ      إِلَّا مِنْ النِّسَاءِ وَالْأَطْفَالِ  
 ٢٢٣. تَمَّ اخْتِصَارُ دُرَرِ الْوُصُولِ      سَمِيئَتُهُ مُبَلِّغُ الْمَأْمُولِ  
 ٢٢٤. مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الرَّسُولِ      وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْعُدُولِ

تم هذا المختصر المبارك من أصله مساء يوم الجمعة ٢٤ رجب الفرد ١٤١٩ هـ

١٣ / نوفمبر ١٩٩٨ م بمدينة العين حرسها المعين، وقد قرأته كاملاً على شيخنا

العلامة الشيخ محمد عبدالله بن الصديق الجكني الشنقيطي حفظه الله وأجازه.

كتبه الفقير إلى الله تعالى الشيخ أحمد بن مود

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
٥	أصول الفقه
٥	فائدته
٦	الأحكام
٦	أقسام خطاب التكليف
٦	الأحكام الوضعية
٧	العلم
٧	الكلام
٨	أقسام الكلام
٨	الحقيقة والمجاز
٩	باب الأمر
٩	باب ما لا يتم الواجب إلا به
٩	باب النهي
١٠	من يدخل في الخطاب بالأمر والنهي
١٠	موانع التكليف
١٠	العام
١٠	الخاص
١١	المخصص والمنفصل
١١	المطلق المقيد
١١	المجمل والمبين
١١	الظاهر والمؤل



الصفحة	الموضوع
١٢	العمل بالظاهر
١٢	باب النسخ
١٢	أقسام النسخ
١٢	الأخبار
١٣	أقسام الخبر
١٣	الإجماع
١٣	شروط الإجماع
١٤	القياس
١٥	التعارض
١٥	الترتيب بين الأدلة
١٥	المفتي والمستفتي
١٦	ما يلزم المستفتي
١٦	الاجتهاد
١٦	شروط الاجتهاد
١٧	ما يلزم المجتهد
١٧	باب التقليد
١٧	أنواع التقليد
١٨	فتوى المقلد
١٩	الفهرس الموضوعات